التطرّف والغلوّ والإرهاب .. أسبابه ووسائل علاجه

الأستاذ منتصر الزيات
محامٍ مصري ومدير مركز المستقبل للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

... حتى لا نوغل في التاريخ ونتحدث في العموميات ، فإنني أريد أن أقف عند حادثة واحدة حدثت في خير قرون هذه الأمة فالرسول صلى الله عليه وسلم أراد أن يحذّر يوما ً من فتنةٍ ستقع وصراعٍ سينشب بين فئتين من هذه الأمة أحداهما كانت الباغية وحتى لا يترك صلى الله عليه وسلم مجالا ً للاجتهاد والنظر في أي الفئتين كانت الباغية أشار إلى أحد الذين سيقاتلون مع أحد هاتين الفئتين وهو عمار بن ياسر رضي الله عنه وقال له " ستقتلك الفئة الباغية " ودارت الأيام وحدث ما حذر منه عليه الصلاة والسلام وقتل عمار بن ياسر وهو يقاتل ناصرا معسكر علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، ولكن الفئة الأخرى بدلا من أن تنزجر وتعلم أنها خالفت الحق وخصوصا ً أنه ثبت عندها صحة الحديث ذهبت تتأوله وتحمله ما لا يحتمل وقالت قتلت عمار الفئة التي أخرجته ، أي أنه أصبح بمفهومها أن عمار قتل نفسه لأنه كان من بين صفوف الفئة الباغية ، أو على أقل تقدير قتلته الفئة التي خرج مجاهدا ً في صفوفها ..

إنه أيها السادة طالما استمر منطق عكس الحقائق الواضحات هو السائد فإنه يتعذر على أي منصف أن يجد قواعد يُرد إليها الأمر فيعرف من خلالها الحق من الباطل والزائف من الحقيقة ..

وثاني هذه المقدمات أيها السادة وانطلاقا من المقدمة الأولى هو ادعاء الجميع من وصفوا بالحكومات العربية ومن وصفوا بالجماعات أنهم من دعاة الفضيلة وأنهم

جميعا من محاربي الرذيلة وأنهم جميعا دعاة للحرية وحرب على الدكتاتورية وأنهم يقفون في مواجهة الإرهاب ..

والمرء لا يسعه إذا كان محايداً أو يحاول أن يكون كذلك في ندوة علمية تهتم بالبحث عن الحقيقة أقول إن المرء لا يسعه إلا أن يحاول أن يفهم باستقلال أي الفريقين كان على خطأ في ادعائه وأيهم كان على صواب ، لقد وقفنا كثيراً في ساحات المحاكم نحاول الإجابة على هذا السؤال كمحامين في قضايا العنف السياسي التي ظلت الجماعات الإسلامية هي المتهم الرئيسي فيها طوال العشرين عاما الماضية بل بوسعنا أن نقول طوال النصف قرن الماضي..

إن الحركة الإسلامية بمختلف فصائلها قامت لتعبر عن قضيةٍ تؤمن بها وقد زعمت أنها تريد العودة إلى هوية الأمة وحضارتها بعد أن غيبت وطمست هذه الهوية ، لقد ادعت هذه الحركة بمختلف فصائلها أنها قامت لتدافع عن الإسلام الذي غيب في بلده وعلى أرضه وبين أتباعه ، وبدلا من أن تُفسح لهم الساحة ليعبروا عن وجهة نظرهم ويجدوا من أهل الحكم في بعض الدول العربية التي ثارت فيها الأزمة من يتصدى لهم بالحجة ويثبت لهم أن ما ذهبوا إليه كان خطأً فلم تغيب هوية ولم يطارد الإسلام ، وجدنا أهل الحكم في تلك الدول ونستحضر على وجه المثال مصر والجزائر في بدايات العقد الماضي وهذه شهادة نسجلها للتاريخ يمنعون هؤلاء من التحدث عن وجهة نظرهم ويزجون بهم في السجون والمعتقلات وترتب لهم المحاكمات ..

ومن هنا أيها السادة بدأت المواجهات ، فقد يصبر فريق من الناس على ما يراه ظلما وتعسفا ولكن حتما أن كل الناس لن يصبروا وحتما سيوجد من يعبر بوسائل مختلفة عن احتجاجه .. وعلى هذا يبقى الاحتقان دوما هو العلة التي تسبب آلاما مبرحة للمجتمعات العربية أو الإسلامية بما تفرزه من ظاهرة العنف التي لا تكاد أن تخبو حتى تعود مجددا على رأس العقد الذي يليه.

وقد يبادر البعض بالقول أن العنف أو الإرهاب ظاهرةٌ عالميةٌ تتكرر في بعض المجتمعات الأوربية أو الغربية عموماً ورغم صحة المقولة إلا أنها من التي يسرى عليها الحكمة الشائعة " قولة حق يراد بها باطل " . وفارق كبير شاسع جداً بين حالات العنف التي تعرفها بعض تلك المجتمعات الغربية وبين ظاهرة العنف المنهجية في كثير من مجتمعاتنا العربية وأهم الصنوف التي تمايز بينهما – برأيي –عدم تأثر المناخ السياسي الغربي ببعض التداعيات التي تعتري صوراً نمطيةً اجتماعيةً محدودةً بممارساتٍ عنيفة ومن ثم لا تؤدى إلى النيل من الحقوق والحريات العامة على النحو الذي تتأثر به المجتمعات العربية لدرجة يمكن أن نصف بها الظاهرة داخلها بالمزمنة . فأهم الظواهر الغربية في مجال العنف على النحو الذي نعرفه في الصراع الذي استمر لسنوات طويلة بين الحكومة البريطانية والجيش الجمهوري الأيرلندي أو ذلك الذي عانت منه الحكومة الألمانية من منظمة باندرماينهوف أو الحكومة الأسبانية ومنظمة إيتا الانفصالية

كلها لم تؤد إلى الانتقاص من الحقوق المدنية للمجتمع بما فيه من أفراد أو منظمات أو هيئات أو أحزاب.
غير أن حالة " الاحتقان " التي تمنع قطاعات كبيرة داخل المجتمعات العربية وتلقى بظلالها على الحياة السياسية فتتسبب بقدر كبير في التساند إلى قوانين الطوارئ بما تؤدى إليه من تقييد حركة الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية. وبصفة خاصة تلك العلاقة المأزومة بين فصائل التيار الإسلامي على تنوع روافده وبين بعض الحكومات العربية، بل ألقت بظلالها على العلاقة المجتمعية بين القوى السياسية المختلفة.
فشرائح واسعة من التيارات السياسية الأخرى اعتبرت الحركة الإسلامية خارج مظلة الإصلاح لأنها تدعو جميعا إلى تغيير جذري , وقد قبلت التيارات الأصولية بذلك – دون أن تدرى –الموقف الأصولي في صورة معكوسة , وإذا كانت شرائح واسعة من النخبة السياسية العربية قد ارتكبت خطأً تاريخياً بأن أحاطت الحركات الإسلامية السياسية بمواقف استئصاليةٍ وصل بعضها في تطرفه حد التنكر لفرض الجهاد ، فإن الحركات الأصولية هي الأخرى ارتكبت خطأً تاريخياً مماثلاً بالتوسع في ممارسة العنف حتى وإن بدا في صورة رد الفعل بما يعبرون عنه " بدفع الصائل " أي الدفاع الشرعي الخاص والغض من شأن النهج الإصلاحي ومن ينتهجونه ، إذ لم تر فيه سوى مهرب فرضه الجبن وخوار الهمم . ومع استحكام حالة التدابر والتقاطع بين حملة كل لواء بدت

الفكرتان متعارضتين بينما هما في الحقيقة تجتمعان في إطارٍ تراتبي .
أما المقدمة الثالثة والتي أراها ضرورية هي أن كلا الفريقين الحكومات والجماعات يدعي أنه يحرم قتل المدنيين وليس أدل على ذلك من الحملات الإعلامية التي تقوم بها تلك الحكومات لتثبت أنها قامت لخدمة الشعب والدفاع عن مصالح الشعب من جهة ، وما تقوم به الجماعات من جهة أخرى
وبعد هذه المقدمات وانطلاقا منها فإنني أستطيع أن أقرر إنه ينبغي على جميع طوائف الشعب العربي وخصوصاً النخب المثقفة أياً كانت مشاربها ورؤيتها أن تؤمن إيماناً حقيقياً بالحرية ، الحرية التي يكون فيها كل الفرقاء على استعداد أن يفسحوا المجال للطرف الآخر حتى يعبّر عن وجهة نظره بالكامل في إطارٍ متفقٍ عليه من الجميع وضمن سقفٍ يتفق الجميع على احترامه وعدم خرقه أو محاولة التعالي عليه والتطلع من فوقه ..
إنه يجب علينا إذا كنا نسعى سعياً حقيقياً لإشاعة روح الحب والوئام بين ربوع الوطن الواحد أن نبذل ما في وسعنا لمعرفة الحقيقة وإنصاف المظلوم أو على الأقل إهدار المرحلة الماضية على اعتبار تعذر الوصول فيها إلى وجهة نظرٍ متفقٍ عليها من قبل الجميع ، مع وجود عفو عام ممن يملك القدرة على ذلك وهم في هذه الحالة الدولة بغض النظر عن محاولة إسناد تهم الإرهاب وقتل المدنيين لأي من الطرفين أو المقولات السائدة اليوم على ألسنة البعض أنه لا مجال لمحاورة من حملوا السلاح ، مع

أن المنطق والحرص على مصلحة الوطن يملي علينا أن يكون أول ما ننادي به هو محاولة فتح الحوار مع هؤلاء لأن الذين لم يحملوا السلاح هم طرف في الحوار لا محالة ، أما هؤلاء الذين حملوا السلاح فنحن الذين في حاجة إلى إدخالهم إلى حلبة الحوار بعد أن دفعناهم دفعاً لمغادرة قاعاته من قبل ..

وفي ظل هذا المناخ يأتي الحديث عن موضوعات الندوة ..إن الحديث عن مكافحة الأفكار المتشددة وبالتالي مواجهة العنف لا يمكن فصله كما أسلفنا عن المناخ العام ولا يمكن تحميل طرف دون الآخر هذه المسؤولية منفردا فالمسؤولية تضامنيةٌ مشتركة ..

وفي الحقيقة فإن كثيراً من المصطلحات التي غالبا ما يستخدمها الكتاب والسياسيون وأهل الحكم اليوم ناعتين بها بعض فصائل التيار الإسلامي يعوزها الكثير من الدقة فمصطلح التطرف مثلا والتشدد هو مصطلح لا يمكن التسليم به من جهة واحدة حيث أن التطرف أو التشدد هو بالضرورة يكون نسبة لشيءٍ ما ، فالعلمانيون ينظرون إلى التيار الإسلامي بشكل عام على أنه تيار متطرف وكذلك التيار الإسلامي ينظر إلى التيار العلماني على اعتبار أنه تيار متطرف أيضا ..

فالإسلاميون يعتبرون كل من يرفض الفكرة الإسلامية هو إنسان تطرف عن الإسلام أو جنح بعيدا عنه ، وكذلك العلمانيون يعتبرون كل من يرفض أفكار التغريب اليوم وما يطلقون عليه الحداثة هو إنسان تطرف عن هذه المفاهيم أو جنح عنها ، ومن هنا تكون هذه النعوت نعوتاً

نسبية ينظر فيها كل طرف للآخر بمقدار ما يؤمن به كل طرف ..
وعلى هذا فيلزم الإحاطة بكل العوامل التي تدفع في اتجاه التطرف والغلو والإرهاب والعنف , وأن صحة الإحاطة المبتغاة مرتهنة بالبحث العلمي النزيه والموضوعي الذي يستهدف تنقية الدين مما يعلق به من الأحكام المبتورة والأفهام المغلوطة , وأن تلك العوامل منها ما يتعلق بأخطاءٍ وإفراط الأفراد والهيئات والمنظمات الإسلامية في فهم النصوص ومناط إعمالها وتنزيلها ومنها ما يتعلق بتفريط بعض الحكومات أو الهيئات الرسمية في العالم العربي فيما يتعلق بإعمال صحيح الدين أيضا في كثير من المسائل العامة المتصلة بحياة الناس وحبهم وتعلقهم بالهوية الحضارية للإسلام كخلفيةٍ لازمةٍ في ظل تنامي الأطماع الاستعمارية لقوىً عالميةٍ جديدة , ومنها أيضا ما هو مشترك بين هؤلاء وأولئك أعنى الأفراد أو المنظمات أو الحركات والحكومات في آن واحد .

أولاً : إفراط بعض الأفراد أو المنظمات أو الحركات الإسلامية :

1- احتكار الحديث باسم الإسلام أو احتكار تأويل أحكامه : لا شك أن ما يطمح إليه أفراد الحركة الإسلامية هو دعوة الناس إلى الفضيلة والهداية والتمسك بأهداب الدين وهو ما درج البعض على تسميته " بأسلمة المجتمعات العربية " وردها إلى تعاليم دينها الأصيلة كما نزلت على النبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم وصحبه الكرام الطيبين رضوان الله عليهم وخلفهم الصالح في القرون الأولى التي

هي خير القرون , ولا يشكك عاقل في إخلاص هؤلاء الشباب وغاياتهم وبواعثهم وقد ساءهم ما يعتمل في بعض مجتمعاتهم من فساد وانحلال واستغراب وإشاعة لمفاسد وتقاليد مستوردة فلزموا الدين يحتمون به من غلواء العلمانية واستبداد السلطات في الوقت الذي ينشغل فيه نظائرهم بسفاسف الأمور وتوافهها فانطلقوا بما يحصلونه من قدر قليل من العلوم الشرعية بفهمهم دون تدربهم وتلقيهم عن علماء ثقاة يمارسون الدعوة الإسلامية ويطبقون أحكام الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فأوقعهم قلة علمهم وندرة بضاعتهم سواءً في فقه العلوم الشرعية أو مفردات اللغة وأحكامها في عدم فهم مناط الأحكام والنصوص الشرعية والانتقائية في تحصيل الأدلة وصولا إلى نتائج مسبقة خلصوا إليها فيحصلون بعض النصوص دون بعضها الآخر والتصدر للفتوى على غير أهلية. فالإخلاص وحده لا يكفي للنجاة من المزالق فقد علمنا الهدى النبوي بضرورة مراعاة عاملين لقبول العمل أولهما أن يكون خالصا ً صادراً عن إخلاصٍ لله رب العالمين وثانيهما أن يكون صواباً موافقاً لكتاب الله وسنة رسوله الكريم وفي هذا تفصيل لشيخ الإسلام بن تيميه رحمه الله تعالى . فالإخلاص وحده غير كاف لجواز قبول كل ما يصدر عن هؤلاء الأفراد أو الحركات التي ينتسبون إليها من اجتهاد أو تأويل للنصوص والأحكام الشرعية أو تطبيقات عملية خاصة في قضية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وقضية الخروج على الأحكام التى أحاطها الإسلام بسياج منيع لئلا تضطرب الأمور في المجتمعات

الإسلامية وكما قال الشيخ يوسف القرضاوى " ولهذا كان أئمة السلف يوصون بطلب العلم قبل التعبد والجهاد حتى لا ينحرف عن طريق الله من حيث لا يدرى . فالتكفير والجهل هما صنوان لا ينفك أحدهما عن الأخر ولقد ارتبطت مدارس التكفير دائما بالغلو والتشدد فأهم الصفات التي تركها النبي محمد صلى الله عليه وسلم لترسم العلامات المميزة لمدرسة التكفير بأننا نحقر صلاتنا إلى صلاتهم وصيامنا إلى صيامهم فهم صوامون قوامون لله يؤدون الصلاة بعناية , ولقد كان أمر الله سبحانه لنبيه محمد ومن معه بالاستقامة مرتبطا بالنهى عن الطغيان والتشدد حينما قال سبحانه (فاستقم كما أمرت ومن تاب معك ولا تطغوا) لأن الأمر بالاستقامة وما يستلزمه من يقظةٍ دائمةٍ وحرصٍ دائمٍ لعدم الوقوع في الخطايا والذنوب أو البعد عن النهج المستقيم قد يدفع إلى الغلو والإفراط.

ولا يليق بنا أن نلتفت عن مسئولية المؤسسات الدينية الرسمية وتقصير العلماء في تأهيل هؤلاء الشباب وتلقينهم صحيح الدين , ولا يصح التسليم بتبريرات تساق في نفي مثل هذه المسؤولية المفترضة من رفض هؤلاء الشباب الذين يلتحقون بحركات وتنظيمات تنتهج أساليب وآليات لا تقبل التصحيح من علماء الدين الرسميين , لأن السبب الرئيسي في التفات الشباب عنهم عدم صلاحية نفر غير قليل من هؤلاء العلماء أو المؤسسات الدينية الرسمية للقيام بدور القدوة وهم يرونهم رؤى العين لا يقومون بواجبهم الذي أناطه الله إلى العلماء " لتبيننه للناس ولا تكتمونه " فيسكتون عن تجاوز بعض الحكام والحكومات من مخالفات

شرعية ودنيوية واستبدادهم وقهر شعوبهم في بعض البلاد التي تشهد تنامي ملحوظ لظاهرة العنف بل لا يتورع بعض هؤلاء العلماء عن إطراء الحكام وحكوماتهم وتبرير كل ممارستهم الخاطئة في حين أنهم يسارعون إلى إصدار بيانات عاجلة تشجب وتدين وتستنكر أي فعل أو قول قد يصدر عن مثل هؤلاء الأفراد أو تلك الحركات الإسلامية التي عادة ما يصفونها بالمتطرفة مما باعد الشقة بين العلماء والمؤسسات الدينية الرسمية والحركات والجماعات الإسلامية الشعبية . بل وقد شاع اتهام هؤلاء الشباب بالعمالة لدول أجنبية أو للصهيونية وهى اتهامات سطحية لا تحقق شيئا يذكر في احتوائهم أو تخويف العامة منهم فلا يصدقها رجل الشارع البسيط حتى وإن رفض بعض ممارستهم وأذكر أننا وقت أن كنا نحاكم –بعد اغتيال الرئيس المصري الراحل أنور السادات –فوجئنا بحملة إعلامية مكثفة تتهمنا بالعمالة لدول أجنبية على غير الحقيقة مما يجعلني وجيلي من الإسلاميين لا نقر بصحة أي اتهامات مماثلة تساق هذه الأيام لشباب اليوم من الحركات الإسلامية.

2- انتشار أدواء سلوكية تنجم عن عدم سلوك سبل طلب العلم الصحيحة :

وحينما نتحدث عن مثل هذه الآفات لا نمارس جلد الذات بمعزلٍ عن كافة الأسباب المحيطة بالظاهرة أو أسباب ظاهرة الغلو والعنف والتطرف , وإنما نمارس شيئاً مهماً من النقد الذاتي , فطوال سنوات طويلة كنا نتحاشى فيها ممارسة مثل هذا النقد تحت دعاوى عدم الملاءمة طرح

مثل هذه النقاط أو الملاحظات عبر وسائل إعلام أو منتديات عامة قد يرتادها العدو والصديق خصوصاً مع تعرض الشباب المسلم في بلدان مختلفة لحملاتٍ ظالمةٍ ومكثفةٍ متحاملةٍ في وقتٍ مسبق تتهمهم بالتطرف والرجعية وتطالب بنفيهم ومن الأسف أن الإذعان لمثل هذه التبريرات أضر ولم يفد إذ تمددت المخالفات وتنوعت الأخطاء مع تمسك كل فصيل من فصائل الحركة الإسلامية في أوساط الشباب بقراءته للنصوص أو فهمه للواقع ومن ثم تمسكه بصحة الآليات والوسائل التي اتبعها لتحقيق الأهداف التي يتبنى تطبيقها في مجتمعاته أو ردّ المظالم التي يتعرضون لها . وتعرض كل فصيل بالنقد والتجريح لما عداه من الفصائل أو الهيئات أو الجماعات الأخرى داخل الحركة الإسلامية ويكافح من أجل تمرير مشروعه الخاص , فسادت أدواء سوء الظن بالآخرين والغيبة والنميمة والتقليد والمحاكاة وهى أدواء قاتلة فإذا كان الدرس الذي أراده الله سبحانه للأمة المسلمة عبر العصور والأمصار في هزيمة الجيش المسلم الذي يقوده أشرف الخلق النبي المعصوم محمد رسول الله صلى الله عليه في غزوة أحد لعدم اتباع بعض الجنود من الرماة أوامر القائد في المعركة وهو ما يعكس تأثر الأمة بذنب الفرد ومعصيته فإن شيوع هذه الأدواء هى بالتأكيد من أهم أسباب ظاهرة الغلو والتطرف بالمخالفة لما قرره الله سبحانه للجماعة المسلمة في القرآن الكريم بقوله:(يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا أيحب أحدكم أن يأكل لحم

أخيه ميتا فكرهتموه) الحجرات : 12 وقوله سبحانه (فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن أتقى) النجم : 32 وما حذرنا منه النبي الكريم بقوله : " إذا سمعتم الرجل يقول : هلك الناس فهو أهلكهم " رواه مسلم . فالذي لا شك فيه أن إعجاب كل ذي رأى برأيه مع ضعف الشعور بالمراقبة من الله سبحانه لقوله سبحانه (أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت) فالنتيجة المنطقية هي عدم السعي إلى تحكيم شرعه في المعاملات وطريقة الخروج من المحن وفض المنازعات الفقهية والفكرية وفق القاعدة الربانية (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم) وعدم التحلي بأدب الاختلاف مما أدى بالضرورة إلى حالةٍ من التدابر والتباغض والغلو في التعامل مع الغير سواءً من داخل الحركات الإسلامية أو خارجها . ولا شك أن قدراً كبيراً من تكريس هذه الأدواء يرجع إلى غياب العلم كما أشرنا وقد أشار لذلك الشاطبى في الاعتصام حينما اعتبر أول أسباب الابتداع والاختلاف المذموم المؤدى إلى تفرقة الأمة شيعاً وجعل بأسها بينها شديداً أن يعتقد الإنسان في نفسه أو يعتقد فيه أنه من أهل العلم والاجتهاد في الدين وهو لم يبلغ تلك الدرجة فيعمل على ذلك ويعد رأيه رأياً وخلافه خلافاً , وجاء في الحديث الذي رواه عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يقبض الله العلم انتزاعا ينتزعه من الناس ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوساً جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلّوا وأضلّوا .

ثانياً: تفريط الحكومات العربية والهيئات الرسمية :

كان البون الشاسع بين ما يطمح إليه الشباب من خلال مقارنتهم بين المجتمع المسلم الفاضل الذي يدعوا إليه الإسلام وكونوا صورته من خلال قراءاتهم في بطون الكتب سواء المتخصصة في التراجم والسير أو التاريخ الإسلامي وبين واقع المجتمعات التي يعيشون بها وتعلن أنها مجتمعات إسلامية وتنص دساتيرها على أن الإسلام هو المصدر الرئيسي في حين أن الرذيلة تسود وتقنن باسم الفنون وتحول المنكر معروفا والمعروف منكراً والحق باطلاً والباطل حقاً والرشد غياً و الغي رشداً وتُقصي كثيراً من أحكام الشريعة وتستبدل بأحكام وضعية حتى إذا ما طالب هؤلاء بعودة الأمور إلى نصابها اتهموا بالرجعية والتطرف.

1- التعذيب والعنف وانتهاك حقوق الإنسان : الذي تمارسه بعض الحكومات مع بعض هؤلاء الشباب الغاضب أو المعارض كان من أهم الأسباب التي ولدت مناخ العنف والتطرف والإرهاب فالعنف يولد عنفا والكبت يسبب الانفجار وفق طبائع الأمور . وقد ولدت مدرسة التكفير والهجرة في رحم السجن الحربي والمعتقلات الأخرى في مصر في الستينيات حينما استنكر ثلة من شباب الإخوان المسلمين الذين تعرضوا للتعذيب البشع على يد السجانين والجلادين أن يفعل بهم هذا مسلمون !!

وأيضاً في مصر في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات حينما أشعل الأجواء بالتوتر سياسات أتبعها وزير الداخلية الأسبق زكي بدر بالاعتقال والعقاب الجماعي وأعرب عن تبنيه منهجية الضرب في سويداء القلب كما أسماها مما ولد

عنفاً مضاداً أعتبره البعض في دوائر الجماعات الإسلامية في مصر آنذاك دفعاً للصائل ودفاعاً شرعياً عن النفس والمال والعرض .

2- إقصاء الإسلاميين من منابر العمل السياسي والسلمي المشروع : لا شك أن سياسة استبعاد الإسلاميين في بعض الدول العربية والحرص على إبقائهم في دائرة القوى المحجوبة عن المشروعية وإقصائهم وعدم التصريح لهم بممارسة أنشطتهم بطريقة قانونية ودستورية كان لها أبلغ الأثر في توتر الأجواء ولجوء البعض داخل هذه التجمعات أو الجماعات إلى تكفير السلطات والحكام والمؤسسات التابعة لها ولجوء آخرين إلى العنف . في حين أن دولاً عربية أخرى انتهجت نهجاً مخالفاً وسمحت للحركات الإسلامية بها بالعمل السلمي ووفرت أمامهم آليات مختلفة وأوعية تستوعب طاقاتهم مما نزع فتيل العنف والتوتر بصفة عامة كما هو الحال في الأردن واليمن والكويت وغيرها.

3- الانتقاص من حقوق الإنسان :
خلص علماء الاجتماع إلى تأثير سياسة العقاب الجماعي التي تمارسها السلطة أي سلطة على التيار العريض الذي ينتسب إليه بعض النشطين في مجال استخدام العنف لتحقيق الأهداف السياسية أو الدينية يؤدى إلى تفاقم ظاهرة العنف ويحقق لها زادا مهما في فقه الغربة الذي تشعر به والثابت تاريخيا في مصر أن ظاهرة التكفير التي اعتقدها بعض المنتسبين إلى " جماعة الإخوان المسلمين " في الستينات ولدت من داخل السجن الحربي والسجون الأخرى تحت سياط التعذيب وهراوات الجلادين . ولذلك فإن " الإقصاء " الذي تمارسه بعض السلطات على النحو الذي جرى في مصر سنوات طويلة للحركات الشعبية وفي صدارتها " الإسلامية " واتخاذها تدابير استثنائية لوضع العقبات والعراقيل في طريق ممارستهم نشاطاتهم الدعوية أو السياسية المشروعة أهمها الاعتقال والتعذيب واحتجاز الأقارب والنساء كرهائن كان له أبلغ الأثر في نمو ظاهرة التطرف والتكفير و العنف والعنف المضاد
4- شيوع الفساد في إدارات الحكم والخلل في توزيع الثروات واحتكار قلة للثروة والسلطة ومعاناة الأغلبية من الفقر وتأثرهم بالفساد والمحسوبية وتوفير أموال البنوك لقلة ذات محسوبية ونفوذ وهمي وحرمان الخريجين من أبناء الشعب من استغلال تلك الأموال الداخلية في توظيف طاقاتهم وتحسين دخولهم .
5- الضعف الرسمي تجاه قضايا الأمة ومتغيراتٍ إقليميةٍ ودوليةٍ إسلاميةٍ وعربية : لا شك أن مساحة واسعة لتضخم

أجواء التطرف والتشدد والعنف توفرها انتهاج بعض الإدارات الغربية مثل الولايات المتحدة سياساتٍ خاطئة ً تجاه الحقوق العربية والإسلامية والانحياز السافر للكيان الصهيوني على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وتغطية جرائم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ضد رموزه وقياداته وقواعده واحتلال العراق وجرائم التعذيب التي تقع كل يوم داخل السجون أو خارجها فضلا ً عما سبق أن وقع من تدخل في أفغانستان وبقاء القوات الأمريكية هناك كل هذه الأمور وغيرها مما يلهب مشاعر شبابٍ غاضبٍ وقطاعاتٍ أخرى من الشعوب العربية خصوصاً وهي تلحظ ضعف المواقف الرسمية للنظام العربي فيسعى البعض إلى العنف تحت هذه المؤثرات في ظل غيبة التناغم بين المواقف الرسمية والمطامح الشعبية.

ثالثاً: وهناك عوامل مشتركة أبرزها :

التكفير السياسي سياسة إقصائية متبادلة :

الذي لا شك فيه أن مما يعوق التئام الأمة التئاما صحيحا تصاعد وتيرة التكفير السياسي من منطلقات دينية وعقائدية , ورغم مخاوف البعض تجاه مثل هذه القضية مخاوف صحيحة فالتكفير من أهم أسباب انقسام الأمة مما يعوقها في التوحد والتماس أسباب النهضة والنصر .

لكن الرصد الأمين لمجريات الأمور في بعض البلاد العربية والإسلامية يوصل لنتيجة ارتكازية تتمثل في تبادل الأطراف تبنى سياسة الإقصاء وتمارسها على أرض الواقع , وإذا كانت بعض المدارس الفقهية والفكرية السلفية تمارس التكفير العقائدي أو السياسي ضد طوائف أو أفرادٍ

أو هيئاتٍ فإن المؤسف له أن بعض الحكومات العربية التي استمرأت الاستبداد والإقصاء تسعى جاهدةً إلى استخدام ذات المعيار في تكفير معارضيها سياسيا بإبعادهم وإقصائهم , غير أننا في الوقت ذاته لا نعول على تضخيم تلك المخاوف لأن مدرسة التكفير عبر التاريخ الإسلامي مدرسة مرجوحة تفقد مؤثراتها الوجدانية والفارق في طبيعة احتوائها هو مدى ملاءمة الإجراءات التي يمكن أن تراعيها الأمة في سبيل استئصال أسبابه وفي هذا الخصوص لا يمكننا إلا التأكيد على مدى مسئولية العلماء والمؤسسات الدينية الرسمية والشعبية على السواء في بطء علاج هذه الظاهرة وبالتالي مسئوليتهم في تفاقمها , فغياب دور العلماء والمؤسسات الدينية في لعب الدور الإيجابي المنوط بهم أفقد الشباب الثقة فيهم فسكوت العلماء أو المؤسسات الدينية تسبب في تجاوزاتٍ كثيرةً للحكام والسلاطين.

لذلك فأهم الأسباب التي تحقق الانقسام في الأمة إضافةً لما سلف بيانه هو عدم حسن معاملة المغالين والحرص على استيعابهم فيرجع إلى سوء معاملتهم واعتقالهم وسجنهم استمرار الأزمة خصوصاً مع ما نراه مؤخراً في بعض البلاد الإسلامية من ربط منح الحرية لشباب الحركة الإسلامية بضرورة التوبة أو العدول عن بعض أفكارهم التي تعارض السلطة وهذه من أهم نذر الخطر وحديثي هنا حديث القياس فحسب , فليست مثل هذه الحكومات على ما عليه حكومة عليّ كرم الله وجهه ولا الشباب المسلم خوارج, لكن أهم أسباب الحوار هو ضمان حريته في

أجواء مفتوحة دون قيود وقد سعى الإمام علي كرم الله وجهة إلى الحوار مع المغالين من الشباب المتحمس والذين دمغوا تاريخيا بالخوارج وقال عنهم هم إخواننا بغوا علينا وكف بأسه عنهم ما كفوا بأسهم عن المجتمع.

رابعاً : بوسائل العلاج :

1- توفر الإرادة :- إذا وصلت قناعات الأطراف المشتركة إلى ضرورة البحث عن وسائل للعلاج وعبور نفق العنف المظلم سواء كان ذلك لدى السلطات الرسمية أو دوائر نافذة داخلها أو لدى النخب الثقافية والفكرية والسياسية والدينية في المجتمعات العربية والإسلامية فلا بد أن تتحد الإرادات لصوغ منهجٍ متكاملٍ يكمل بعضه بعضاً بحيث تصب كل التدابير مجتمعةً سواءً أكانت أمنيةً أو سياسيةً أو فكريةً في اتجاه حل الأزمة ولا يعتمد على الحل الأمني وحده في العلاج واستبعاد كل التدابير والإجراءات الأخرى

2- لذلك فحري بنا ونحن نرتب صفوفنا أن نطالب الحكومات العربية أن تعيد الاعتبار للإسلام وتنزله المنزلة التي يستحقها وتعمل بصدق وجدية لنزع فتيل الصراع بين بعض أطراف النظام الرسمي العربي والحركة الإسلامية قبل أن يكلفنا هذا الصراع المزيد من الخسائر ويحرمنا قوة كبيرة توفرها لنا وحدة الصف.

3- نحو دمج الجماعات والحركات الإسلامية في المجتمعات العربية:

لحقيقة أن موقف الحكومات العربية أو كثيرٍ منها من محاولات الإدماج يحتاج إلى معالجاتٍ مجتمعيةٍ متنوعةٍ من أجل حملها على التجاوب مع حركات الإصلاح

السياسي التي تنادى بها هذه المجتمعات وإلغاء سياسة الإقصاء , وما نحرص عليه أن تستمع تلك الحكومات إلى نصائح مواطنيها دون أن تفسرها على أنها صادرة من مناهضين تحاصرهم بتدابير أمنية استثنائية بل صادرة من محبين لبلدهم مخلصين لشعوبهم فالوطنية ليست حكراً على رجال السلطة وأتباعها دون غيرهم وعلى هذا فهي في حاجة إلى تعزيز احترام القانون في علاقتها بمواطنيها كافة ً والتوقف عن معاملة المعارضين بقوانين استثنائيةٍ وسياساتٍ إقصائيةٍ تمثل بيئة ً حاضنة ً للتشدد وتوابعه .
وعلى النخب السياسية بمختلف أطيافها أن تبدأ حواراتٍ جادة ً مع الحركات التى تمارس العنف أو تشعر بالإحباط لصوغ علاقةٍ صحيةٍ معها للمشاركة في بناء المستقبل على أرضية التعاون والتعارف بدلا من التناكر والتناحر وهو الأمر الذي يفتح الباب لدوائر رسميةٍ أن تتواصل في مراحل متقدمة مع مثل هذه الحوارات .
ومن أهم الإجراءات التي نراها لازمة لنزع فتيل العنف في المجتمعات العربية وعلاج ظاهرة التطرف والتكفير ودمج أعضاء الجماعات الدينية في المجتمع المدني :
- معاملتهم كمواطنين داخل المجتمع لهم من الحقوق وعليهم من الواجبات وإفساح المجال للدعوة السلمية فمن أهم أسباب العنف وضع العقبات والعراقيل في وجه الدعوة السلمية حتى وإن كانت تمثل معارضة شديدة للسلطة أو الحكومة طالما أنها سلمية وشرعية وفي حالة الخلاف علينا اللجوء إلى الحوار وليس إلى تكريس سياسة العنف للدولة ضد المعارضين من أبناء الوطن.

- إن الاعتراف السياسي بالتيار الديني سيساهم إلى حدٍ كبيرٍ في تخفيف الاحتقان القائم اليوم أو على الأقل سيساهم في محاصرة التيار الذي يستمر في سياسة العنف ، حتى على سبيل المواجهة الذاتية ، فإن أي عاقلٍ ناهيك عن أن يكون مسلماً يتحاكم إلى شرع الله تعالى ويريد أن يحكمه في العباد والبلاد ، لا بد له أن يتساءل في ظل مناخٍ عام يعينه على أن يعبر عن وجهة نظره ويطرح ما يريد لا بد له أن يتساءل والحال هذه لماذا هو يلجأ إلى وسائل أخرى ..

إن الاعتراف السياسي بالتيار الديني سيساهم حتماً في الاستفادة من طاقات الأمة الشابة والمتمثلة في شباب الحركات الإسلامية ..

كما إن الاعتراف السياسي بالتيار الديني سيساهم بشكلٍ مباشرٍ في إدماج تلك التيارات السياسية في الحركة الديمقراطية للمجتمع إذا ما اتفق على تعريف عام للديمقراطية في ظل منطلقاتنا وحضارتنا وقيمنا وسلوكياتنا ..

- قيام رجال الشرطة بواجبهم الوطني والديني تجاه الآداب والمخدرات وانحرافات الشباب ومعالجة انحراف كبار الموظفين المستغلين لمناصبهم.

- إلغاء العمل بقوانين الطوارئ التي تعد سيفاً مسلطاً على رقاب العباد.

- إطلاق حق المواطنين في التعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بصورةٍ سلمية.

- ترشيد الإعلام حتى لا يستفز مشاعر المواطنين ويشعرهم أن الهدف هو مسخ الهوية والأخلاق الإسلامية.
- تهذيب البرامج الإعلامية والأفلام والمسلسلات : نحن مع الإبداع ومع الفن الذي يرتقى ويطور مشاعر الإنسان لا أن يدغدغ عواطفه فالتهكم على المعتقدات والأخلاق الإسلامية في برامج التلفاز أو بعض الأفلام من أهم الأسباب التي تكرس العنف.

وأخيرا .. ينبغي أن ندرك أن التعددية والتنوع شيء هام وصحي وأن شيوع ثقافة التنوع داخل الأمة الإسلامية يبعث على حيويتها وعافيتها بما يلزم معه أن نعمق مساحة الاتفاق ونوسعها خصوصاً في هذا الظرف الذي نعيشه والتحديات التي نواجهها وهو ما أحب أن أشير إليه بضرورة إعادة ترتيب الأولويات وما يمكن أن نتفق حوله كثير وفي صدارته تأكيد هويتنا الإسلامية والنسق الحضاري للإسلام وموقفنا من العدو الصهيوني والانحياز الأمريكي و السعي من أجل تحقيق تكتلٍ إسلاميٍ وعربيٍ كقوةٍ تفرض نفسها على العالم.